

لا غسل عليها وهذا اذا تم غسل فاذا اتركت وجب الغسل
وان جومت فيما دون الفرج ووصر المعنى الى رحمها لا غسل
عليها لغفد الابلاج والانزال فان حصلت منه وجب الغسل
لانها كغير الانزال فتعبد ما صحت بعد ذلك الجماع قبل الغسل
كما قالوا وفيه نظر لان الخروج من الفرج الذي شرط لوجوب الغسل
ولم يوجد احتلم او عالج كغفد فلما انفصل المعنى من الصلابة ذكره
صحة من غير غسل صححت لتعلق وجوب الغسل بالخروج البصر
صحيح ابن عمر جامع امراته بالمباغف عليه بها الغسل لوجوبه مؤاذاة
المخفف بعد توجبه الخطاب ولا غسل على السلام لانعدام الخطاب
الانه يورثه من تخلفا كما يورثه بالوضوء والصلوة ولو كان الزوج
بالغا والرؤية صغيرة مشتهة فاجواب على العكس وذكر
صحيح لا يشترى بمنزلة الاصح وفي وجوب الغسل باو خال الاصح
في الغسل والدبر خلافه وكذا ذكر غير الاصح وذكر الميت وما يصنع
من خشب او غيره بالخرجه منه متى ان كان ذكره منتشر افضله
الغسل لوجوب الشهوة والا فله لغفد صا راي في نومهم ان يجابوا
بج ١٢

بجامع فانتهر ولم يربلا ثم خرج منه مذى لا يجب الغسل وان خرج
مضى وجب الغسل احتلم الصبي او صبته الاحتلام الذي به البلوى
فانزل على وجهه الدفق والشهوة لا يجب الغسل لان قطاب انما
توجب عقيب الانزال فهو سابق على الخطاب وكذا اذا حاضت
الحيض الذي به البلوى وقال بعضهم يجب في الحيض قال قاضيني
الاوسط وجوب الغسل في الحيض وانما قرأ في الغسل فالمضطر
والاستنشق وغسل سائر البدن اي باقيه وانما وضعت اليد
المضطر والاستنشق في الغسل دون الوضوء لان الواجب
في الغسل غسل جميع البدن وداخل الفم والاذن من غير الوضوء
غسل الوجه وليست منه لانه من المواجهه وليس فيها مواجبه
وايصال الماء الى منابت الشعر فرض وان كثر ان ولو كانت
الشعر كشيئا بالاجماع وكذا يفرض ايصال الماء الى اعضاء الحية
وايضا الشعر من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر متلبدا او
لم يصل الماء الى اعضاءه لا يجوز الغسل لما في قوله وان كنته متلبدا
فاظهر وان المباغف والمراد في الاغتسال كالمزج في وجوب

سقطت فريض الغسل